الرئيس يعزي

شرق العاصمة الجزائر، وأسفر عن سقوط عشرات الضحايا من الشهداء والمصابين، بينهم أطفال.
وأكد الرئيس، تضامن دولة فلسطين وشعبها مع الجمهورية الجزائرية الشقيقة في هذا المصاب الأليم، سائلا المولى عز وجل أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته، وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل، وأن يحفظ الجزائر وشعبها من كل سوء ومكروه.

«السياحة والآثار»

المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى اليونسكو، ليرتفع بذلك عدد المواقع الفلسطينية المدرجة على القائمة التمهيدية إلى 23 موقعا.
وأكدت الوزارة أن هذا الإنجاز يعكس الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حضور التراث الفلسطيني على المستوى الدولي، وإبراز تنوعه الثقافي والطبيعي، وترسيخ مكانته باعتباره جزءا أصيلا من التراث الإنساني العالمي، ويمثل خطوة أساسية تسبق إعداد ملفات الترشيح لإدراجها على قائمة التراث العالمي، ويسهم في تعزيز فرص حمايتها والحفاظ عليها، وتوسيع آفاق التعاون الدولي في مجالات صون التراث وإدارته.
وأضافت الوزارة، أن هذا الإنجاز يأتي في ظل حملة تصعيدية خطيرة من الاحتلال على مواقع التراث الفلسطيني حيث استهدف في الآونة الأخيرة مجموعة من المواقع الأثرية الهامة مثل سبسطية وبرك سليمان والحرم الإبراهيمي الشريف، وذلك بهدف عزل هذه المواقع عن محيطها والسيطرة عليها.
وجددت الوزارة التزامها بمواصلة العمل على توثيق وحماية التراث الثقافي الفلسطيني، رغم التحديات التي تواجه المواقع التراثية والأثرية، بما يضمن الحفاظ عليها للأجيال القادمة.

الحزن حين

حيث اعلن عن استشهاد خمسة مواطنين في قطاع غزة، واصابة واعتقال آخرين بالضفة المحتلة تزامنا مع استمرار ارهاب المستوطنين.
وقالت مصادر محلية ان خمسة مواطنين استشهدوا في غارات احتلالية على قطاع غزة. واضافت ان مواطنين استشهدا في غارة احتلالية قرب حي التفاح شمال القطاع، فيما استشهد مواطن جراء قصف نفذته دبابة احتلالية على حي الزيتون شرق مدينة غزة.
واستهدفت غارة احتلالية مخيما يؤوي نازحين غرب مدينة غزة، ما أسفر عن استشهاد مواطن وإصابة آخرين. واستشهد مواطن إثر استهداف طائرة مسيرة مركبة في منطقة أصداء غرب خان يونس.
وأعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على القطاع إلى 73,250 شهيدا و173,751 مصابين، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.
وأضافت أن مستشفيات القطاع استقبلت خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية 4 شهداء، و28 إصابة. وبينت ذاتها أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 1,127 والإصابات إلى 3,643، فيما جرى انتشال 800 جثمان. وأوضحت أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم.
وأصيب فتى (16 عاما) برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحامها بلدة بني نعيم شرق الخليل. كما أصيب عدد من المواطنين بجروح ورضوض في اعتداء للمستوطنين على خربة امنيزل شرق يطا.
وأصيب، شاب برضوض وجروح، جراء اعتداء مستوطنين عليه في منطقة أبو انجيم جنوب شرق بيت لحم.
واعتقلت قوات الاحتلال 21 مواطنا على الأقل من الضفة، واحتجزت عشرات آخرين خلال اقتحامها بلدة بيت أمر شمال الخليل.
وذكرت جمعية الهلال الأحمر ان طواقمها أخلت 40 طفلا على الأقل من داخل حديقة خلال اقتحام قوات الاحتلال مخيم الدهيشة قرب بيت لحم عقب إطلاق قنابل الغاز ونقلتهم إلى مكان آمن.
ونفذ مستوطنون عدوانا على قرية رامين حيث أحرقوا مركبة وجرارا زراعيا وحاولوا إشعال النار في مركبات أخرى ومنازل، إلا أن يقظة المواطنين وسرعة استجابتهم حالت دون ذلك.

مصطفى يحذر

في ظل استمرار إجراءات الاحتلال في الضفة الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وتصاعد اعتداءات المستوطنين، والاستيلاء على الأراضي لصالح التوسع الاستيطاني، واستمرار احتجاز عائدات الضرائب.
وبحث مصطفى خلال لقائه رئيس جمهورية أذربيجان في قصر زوغولبا بالعاصمة الأذرية باكو، الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة نتيجة استمرار إغلاق المعابر، وتعطيل الاحتلال إدخال مستلزمات الإغاثة والتعافي، إضافة إلى النقص الحاد في الأدوية والغذاء. ونقل مصطفى تحيات الرئيس محمود عباس وتقديره للرئيس علييف.
كما وضع مصطفى نظيره أسدوف في صورة مستجدات الأوضاع في فلسطين والتطورات الميدانية. من جانبه جدد أسدوف التأكيد على دعم أذربيجان لحل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.
ووجه مصطفى خلال لقائه رئيسة المجلس الوطني لجمهورية أذربيجان، دعوة للمجلس الوطني الأذربيجاني لإرسال بعثة برلمانية رسمية لمراقبة الانتخابات التشريعية وضمان شفافيتها، وتقديم الدعم والتعاون البرلماني لإنجاح هذا الاستحقاق الديمقراطي.
وشدد مصطفى على خطورة استمرار إسرائيل في احتجاز أموال المقاصة الفلسطينية، واقتطاع أجزاء منها بشكل غير قانوني، ما يقوض قدرة المؤسسات الحكومية على الإيفاء بالتزاماتها تجاه أبناء شعبنا، بالإضافة للإجراءات الإسرائيلية بالحواجز والاقتحامات اليومية للمناطق الفلسطينية، واعتداءات المستوطنين الإرهابية على أبناء شعبنا وممتلكاتهم.

الرئيس يجدد

وإرهاب المستوطنين، والإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل.
وأكد الرئيس اعتزازه بالدور التاريخي الذي تضطلع به جامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية، مثمنا مواقفها الثابتة، وجهود الدول العربية الشقيقة في إسناد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وصولا إلى نيل حريته واستقلاله.
وأعرب الرئيس عن تقديره لكل ما تقدمه الدول العربية الشقيقة من مساعدات إنسانية لقطاع غزة، مجددا التأكيد على أهمية تفعيل شبكة الأمان المالية العربية في هذه الظروف الصعبة والاستثنائية، دعما لصمود شعبنا الفلسطيني.
من جانبه، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، استمرار دعم الجامعة الكامل لدولة فلسطين وقيادتها، ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات الراهنة، ومواصلة العمل مع الدول العربية والمجتمع الدولي لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل، على أساس قرارات الشرعية الدولية.
وحضر اللقاء عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير زياد أبو عمرو، والمستشار الدبلوماسي للرئيس مجدي الخالدي، والمندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية السفير مهند العكلوك.

وزراء وأعضاء

مضيفا أنه "إذا لم نصل بحرية فلا حاجة لأن يصل أحد إلى المكان".
وشهد المؤتمر التحريضي مشاركة وزير الطاقة إيلي كوهين، ووزراء آخرين وأعضاء كنيست من الائتلاف الحكومي، حيث دعا المشاركون إلى توسيع ما وصفوه بـ"حرية الصلاة لليهود" داخل المسجد الأقصى، في محاولة لشرعنة تغيير قواعد الوصول والعبادة.
وقال كوهين خلال كلمته إن أكثر من 60 ألف يهودي يصلون سنويا إلى المسجد الأقصى، معتبرا ذلك تحولا إيجابيا، فيما أشاد عدد من أعضاء الكنيست بنشاط ما تسمى "إدارة جبل الهيكل" ودورها في تعزيز حضور الجماعات المتطرفة داخل المسجد.
وأكدت محافظة القدس أن المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته البالغة 144 دونما هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون الحرم القدسي الشريف وتنظيم الدخول إليه.

صراع بين زامير وسموتريتش

ويسعى رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، إيال زامير، إلى تأجيل التعيين الدائم لرئيس "الإدارة المدنية" في الضفة الفلسطينية المحتلة إلى ما بعد انتخابات الكنيست، في مواجهة ضغوط يمارسها وزير المالية والوزير المسؤول عن الاستيطان، بتسليئيل سموتريتش، لفرض مرشحه على المنصب.
وحسب ما أوردت إذاعة جيش الاحتلال، أمس الخميس، يفضل زامير أن تتولى الحكومة المقبلة المصادقة على التعيين الدائم لرئيس "الإدارة المدنية"، نظرا إلى حساسية المنصب وتأثيره المباشر في إدارة شؤون الاحتلال والاستيطان في الضفة.
ولا يزال منصب رئيس "الإدارة المدنية" شاغرا منذ عدة أسابيع، وسط خلاف بين المستوى العسكري وسموتريتش بشأن هوية المسؤول المقبل وتوقيت تعيينه.
ويدفع زامير باتجاه تعيين رئيس "الإدارة المدنية" السابق، العميد في الاحتياط فارس عطيلة، قائما بالأعمال بصورة مؤقتة إلى حين اختيار رئيس دائم بعد الانتخابات
ولا يحتاج تعيين القائم بالأعمال إلى مصادقة المستوى السياسي، ما يتيح لزامير اتخاذ القرار بصورة مستقلة.
غير أن سموتريتش يعارض بشدة تكليف عطيلة، مدعيا أنه يمثل "الإدارة المدنية القديمة"، أي الجهاز بصيغته التي سبقت التغييرات الواسعة التي فرضها الوزير على آليات العمل في الضفة الغربية.
ويولي سموتريتش أهمية خاصة للسيطرة على "الإدارة المدنية"، بوصفها الجهاز الإسرائيلي المسؤول عن التخطيط والبناء والأراضي والبنى التحتية وشؤون الفلسطينيين في مناطق واسعة من الضفة المحتلة. وحسب التقرير، يهدد سموتريتش باستخدام ميزانية الأمن وسيلة ضغط على زامير، في محاولة لمنع التعيين المؤقت والدفع بمرشحه إلى المنصب بصورة دائمة.
ويرشح سموتريتش العميد يوغيف بارشيشت لرئاسة "الإدارة المدنية"، بعدما شغل سابقا منصب نائب رئيس الجهاز، وعمل خلال العامين الماضيين نائبا لمراقب المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وكان زامير اتفق مع بارشيشت على تعيينه في منصب آخر، إلا أن سموتريتش يفضل نقله إلى رئاسة "الإدارة المدنية". ويُطرح العميد إليعاد مواطي مرشحا محتملا للتسوية بين زامير وسموتريتش، بعدما تعطلت ترقيته بسبب معارضة وزير الجيش يسرائيل كاتس.
ويعكس الخلاف صراعا على السيطرة على أحد أكثر المناصب حساسية في منظومة الاحتلال في الضفة المحتلة، في ظل سعي سموتريتش إلى تكريس نفوذه على سياسات الاستيطان والتخطيط والأراضي.

تصويت في

الصواريخ الإيراني أو تقديم مسار واضح لتفكيك المنشآت النووية الإيرانية، فضلا عن أنه فرض قيودا على إسرائيل في حربها ضد حزب اللّه في لبنان.
وقال فانس: "أعلم يقينا أن هناك أشخاصا داخل الحكومة الإسرائيلية كانوا يحاولون فعليا إبعادنا عن هذه السياسة لأنهم أرادوا مواصلة الحملة العسكرية".
وأضاف أن لديه "علاقات جيدة" مع بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية، لكنه قال إن "هناك أشخاصا داخل مؤسساتها نعلم يقينا أنهم يحاولون التلاعب بالرأي العام الأميركي والتأثير فيه بهدف إبقاء الحرب مستمرة إلى أجل غير مسمى".
وأشار إلى أن الكثير من الدول، سواء كانت حليفة أو معادية، تسعى إلى التأثير على السياسة الأميركية، مضيفا "لا يزعجني أن تحاول إسرائيل القيام بذلك، وبصراحة لا يزعجني أيضا أن تحاول روسيا أو بعض الدول الأخرى فعل الشيء نفسه".
وتابع إن ذلك "جزء من طبيعة العمل السياسي والقيادة في عام 2026".
وقال: "ما يزعجني هو عندما تؤثر تلك العمليات وحملات النفوذ فعليا على السياسة الأميركية واتخاذ القرار في الولايات المتحدة".
وعندما سئل عما إذا كان يعتقد أن الولايات المتحدة كانت ستنخرط في أحدث حرب مع إيران لولا النفوذ الإسرائيلي، أجاب فانس "نعم، نعم أعتقد ذلك". وأضاف "أعتقد أن الرئيس، بغض النظر عن أي تأثير إسرائيلي، يؤمن بقوة، وأنا أتفق معه في ذلك، بأن إيران يجب ألا تمتلك سلاحا نوويا".
واستبعد نائب الرئيس الأميركي إرسال قوات برية أميركية إلى إيران بهدف إسقاط النظام، مؤكدا أن أي تغيير في الحكم يجب أن يأتي من الشعب الإيراني وليس عبر تدخل عسكري أميركي.
وقال: "إذا أراد الشعب الإيراني أن ينتفض ويغير حكومته، فهذا شأنهم. لكننا لن نرسل 150 ألف جندي بري لتحقيق تغيير في النظام"، وأضاف: "لم نعد نعمل في هذا المجال. ببساطة لم نعد نعمل فيه".
وحذر من أن يؤدي انهيار إيران إلى تحولها إلى دولة فاشلة على غرار ليبيا، معتبرًا أن مثل هذا السيناريو قد يفتح المجال أمام تصاعد الإرهاب ويؤدي إلى موجات نزوح بالملايين نحو أوروبا والولايات المتحدة.
وأوضح فانس أن الأهداف الفورية لإدارة الرئيس ترامب تتمثل في الإبقاء على مضيق هرمز مفتوحا، وحماية تدفق النفط والغاز، ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي، مؤكدا أن هذه الأولويات تأتي في صدارة السياسة الأميركية الحالية تجاه طهران.
وقال فانس، إنه كانت للملياردير الأميركي جيفري إبستين، المدان بارتكاب جرائم جنسية "علاقات مؤكدة مع أرفع المستويات في الاستخبارات الإسرائيلية"، وأن إسرائيل تقوم بحملة تأثير ضده.
وأضاف أن إبستين كان على علاقة مع وكالات استخبارات، وبضمنها "علاقات واضحة مع أرفع المستويات في الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية".
وتابع أن قضية إبستين تكشف أن جهات معينة في الحكومة الإسرائيلية تعارض "عمليات السلام للإدارة الأميركية"، وأنه بالرغم من أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لا يحظى بشعبية في الولايات المتحدة حاليا، يبدو أن إبستين مرتبط مع جهات في الوسط – يسار في الدولة العميقة الإسرائيلية.
وأشار فانس إلى أن "مجلة تايم نشرت مادة صحافية تسرد فيها أسماء الأشخاص الذين حصلوا على أموال من مسؤول سابق في حملة ترامب وكان يتلقى أموالاً من جهات معينة داخل الحكومة الإسرائيلية، وهؤلاء الأشخاص يهاجمونني بشدة لمجرد أنني أحاول الوصول إلى تسوية تحقق الأهداف التي حددها رئيس الولايات المتحدة"، مضيفا أن الهجوم يحصل عبر تسريب معلومات للصحفيين ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي.
وتابع فانس: "عندما أفتح صفحات مجلة تايم وأرى حملة تأثير أجنبي ممولة لإفشال الاتفاق الذي كنت أسعى لإبرامه. والأسوأ أن بعض من تلقوا تلك الأموال يهاجمونني بطريقة غير نزيهة.. فإن ردي على ذلك: اذهبوا إلى الجحيم"، مضيفا أنه سيفعل ما يتوجب عليه فعله من أجل الشعب الأميركي الذي يمثله.

تحول داخل الحزب

وكشف تصويت غير مسبوق في مجلس النواب الأميركي عن اتساع التحول داخل الحزب الديمقراطي بشأن العلاقة مع إسرائيل، بعدما انقسم نواب الحزب بشكل شبه متساو حول مقترح يهدف إلى وقف المساعدات الأميركية لإسرائيل، في مشهد يعكس تصاعد الانتقادات داخل القاعدة الديمقراطية للدعم العسكري غير المشروط لحكومة نتنياهو.
ورغم أن فشل التعديل الذي قدمه النائب الجمهوري توماس ماسي عن ولاية كنتاكي كان متوقعا، فإن نتائجه السياسية حملت دلالة كبيرة، إذ أظهرت أن شريحة واسعة من الديمقراطيين باتت مستعدة لتحدي الموقف التقليدي للحزب بشأن إسرائيل.
ورفض مجلس النواب التعديل بأغلبية 314 صوتا مقابل 104 أصوات، مع تصويت 10 أعضاء بـ"الحضور". إلا أن اللافت كان موقف الديمقراطيين؛ حيث أيد التعديل 103 نواب ديمقراطيين، مقابل 98 نائبا عارضوه، بينما صوّت 10 أعضاء بالحضور. وكان النائب ماسي الجمهوري الوحيد الذي انضم إلى مؤيدي وقف المساعدات.
وكان التعديل يقضي بمنع استخدام أموال مشروع قانون تمويل وزارة الخارجية والأمن القومي للسنة المالية 2027 لصالح إسرائيل، إضافة إلى خفض برنامج التمويل العسكري الخارجي بمقدار 3.3 مليار دولار، وهو المبلغ الذي يذهب عادة إلى إسرائيل ضمن هذا البرنامج.
ويأتي التصويت في ظل ضغوط متزايدة داخل الحزب الديمقراطي من ناشطين وأعضاء في القاعدة الانتخابية يطالبون بإعادة النظر في الدعم الأميركي لإسرائيل، خصوصا مع استمرار الانتقادات الدولية والداخلية للسياسات التي تنتهجها حكومة نتنياهو.
وقال زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب حكيم جيفريز، الذي عارض التعديل، إن المقترح "واسع النطاق بشكل مفرط"، محذرا من أنه قد يعرض برامج مرتبطة بالمساعدات الإنسانية وإعادة توطين اللاجئين وبناء السلام وعمليات السفارات الأميركية للخطر، وفقا لصحيفة "ذا هيل".
لكن جيفريز أقر بوجود حاجة إلى تغيير في التعامل مع حكومة نتنياهو، معتبرا أن هناك وسائل أخرى لتحقيق ذلك، واتهم الجمهوريين باستخدام القضية لأهداف حزبية.
في المقابل، دعمت نائبة زعيم الكتلة الديمقراطية كاثرين كلارك التعديل، مؤكدة أن الوضع الحالي "لم يعد قابلا للاستمرار"، وأن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تقدم دعما عسكريا مفتوحا لأي دولة لا تلتزم بالقوانين والمصالح والقيم الأميركية.
وقالت كلارك إن تصويتها لم يكن تأييدا لكل تفاصيل التعديل أو للدوافع السياسية للجمهوريين، لكنه جاء بسبب اعتقادها بضرورة تغيير المسار الحالي للسياسة الأميركية تجاه إسرائيل.
كما صوتت رئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي لصالح التعديل، رغم تأكيدها دعمها لعلاقة قوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ولحل الدولتين. وقالت إن استمرار الوضع الحالي لا يخدم مصلحة الإسرائيليين أو الفلسطينيين، وإن السياسة الأميركية بحاجة إلى التغيير من أجل الوصول إلى "سلام عادل ودائم" في الشرق الأوسط.
ويرى مراقبون أن التصويت لا يمثل تغييرا فوريا في سياسة واشنطن تجاه إسرائيل، لكنه يعكس تحوّلا سياسيا مهما داخل الحزب الديمقراطي، وقد يشكل مؤشرا على أن قضية الدعم الأميركي لإسرائيل ستصبح أكثر انقساما وجدلا في الانتخابات والنقاشات السياسية المقبلة.
وذكر تقرير نشره "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب أمس ان تغيير في السياسة الإسرائيلية، وخاصة في الموضوع الفلسطيني، من شأنه أن يلين موقف المجلس المركزي للحزب الديمقراطي تجاه إسرائيل، "لكن الانتقادات لن تختفي. وتغيير كهذا للسياسة الإسرائيلية الحالية يتطلب أكثر من تعهدات عامة أو تصريحات".
وشدد التقرير على أن "نتائج التصويت تدل على التآكل الخطير في مكانة إسرائيل بين الديمقراطيين"، ورجح أنه في حال أصبحت هناك أغلبية ديمقراطية في الكونغرس بعد الانتخابات النصفية، كما هو متوقع، "سنرى ضغطا شديدا من جانب النواب من أجل تغيير طبيعة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. والهدف الأول سيكون تغيير المساعدات المالية السنوية التي تستخدمها إسرائيل في شراء صناعات أميركية".
ولفت التقرير إلى "مركزية الموضوع الفلسطيني"، وبحسبه فإنه "بالنسبة لأغلبية آخذة بالتزايد في أوساط مؤيدي الحزب الديمقراطي، تعتبر إسرائيل دولة قمعية وتعمل بتناقض مع القيم والمصلحة الأميركية، وفي صلب هذه الرؤية هناك سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين".
وأضاف التقرير أن "هذه التوجهات تنعكس على رؤية اللوبي المؤيد لإسرائيل – أيباك – الذي يتحول بسرعة إلى رمز للقوى السلبية التي تنشط في السياسة الأميركية. وتغيير في سياسة الحكومة الإسرائيلية في الموضوع الفلسطيني سيسهل على مؤيدي إسرائيل تبرير دعمهم للحلف بين الدولتين. ورغم ذلك ، كلما مر الوقت، ستتزايد المطالب من إسرائيل في هذا السياق، وتتراجع أهمية التعهدات العامة بتغيير الوضع".
وتابع التقرير أنه يوجد تآكل في مكانة إسرائيل في أوساط داخل الحزب الجمهوري "وليس مرتبطا بالسياسة الإسرائيلية في الموضوع الفلسطيني".

حكومة الاحتلال

وتشمل القائمة مستوطنات "حومش" و"صانور" و"غنيم" و"كديم" شمال الضفة، إلى جانب سلسلة أوسع من المستوطنات الجديدة التي يجري التخطيط لإقامتها.
كما يشمل التمويل طرقا عسكرية تخدم المستوطنات، إضافة إلى طرق تربط بين عدد منها، بما يوسع شبكة البنية التحتية الاستيطانية ويدعم تثبيت المستوطنات الجديدة وتوسيعها.
ويتضمن القرار أيضا تخصيص ميزانيات لطرق تخدم مستوطنات في النقب، إلا أن جزءا مركزيا من الخطة موجه إلى المستوطنات التي أقرتها حكومة الاحتلال في الضفة المحتلة.
ووصف سموتريتش القرار بأنه "ثورة استيطانية وأمنية"، وقال إن الحكومة الإسرائيلية تعتزم في إطارها إقامة أكثر من 100 مستوطنة و160 بؤرة استيطانية زراعية ورعوية.
ويأتي تخصيص الميزانية في سياق سياسة حكومية متواصلة لتوسيع الاستيطان، تشمل المصادقة على مستوطنات جديدة، وتوفير البنى التحتية والطرق اللازمة لها، وربطها بشبكات المواصلات والأمن الإسرائيلية.

1.3 مليون

الفلسطيني، إضافة إلى انتهاكها القانون الدولي وحقوق الإنسان.
وتمكنت المبادرة من جمع نحو 1.3 مليون توقيع من مواطنين في 13 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.
ونجحت المبادرة بعد تسجيلها رسميا لدى المفوضية الأوروبية في تجاوز حاجز المليون توقيع وتحقيق الحد الأدنى المطلوب من التوقيعات في 7 دول أعضاء على الأقل.
وبعد انتهاء مرحلة جمع التواقيع، ستبدأ الآن مرحلة التحقق من صحتها. وسيكون أمام كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي شهران للتحقق من التواقيع التي جُمعت داخل أراضيها. وفي حال تأكيد بلوغ أو تجاوز عتبة المليون توقيع، ستكون المفوضية الأوروبية ملزمة بتقديم رد رسمي على المبادرة خلال 6 أشهر. وتُعد مبادرة المواطنين الأوروبيين من أبرز الآليات التي تتيح للمواطنين المشاركة الديمقراطية المباشرة في إطار الاتحاد الأوروبي.
وبموجب النظام المعمول به منذ عام 2012، يتعين على المفوضية الأوروبية دراسة أي طلب يحصل على مليون توقيع صحيح من مجموع 7 دول أعضاء أو أكثر.
ورغم أن هذه الآلية لا تُلزم المفوضية بتقديم مشروع قانون جديد، فإنها تُجبرها على توضيح موقفها السياسي من القضية المعنية وتقديم رد مبرر بشأنها.

بريطانيا تعمل

وأوضح براينت أن وزارة الأعمال والتجارة ووزارة الخارجية تعملان حاليا على إعداد آلية تنفيذ الحظر، قائلا: "نعمل على التفاصيل الدقيقة لكيفية تطبيقه".
وأشار إلى أنه يفضل أن يشمل الحظر أيضا قطاع الخدمات، معربا عن قلقه من احتمال تقديم شركات بريطانية خدمات للمستوطنات، مثل تمويل الرهون العقارية للمنازل المقامة فيها، أو العمل كوسطاء عقاريين، أو تقديم خدمات محاسبية وقانونية.
وأضاف أن التحدي الأكبر يتمثل في وضع آلية قانونية قابلة للتطبيق، لافتا إلى أن الحكومة تدرس إمكانية الاستناد إلى نظام العقوبات الحالي بدلا من إصدار تشريع جديد، لأن ذلك سيكون أسرع، بينما قد يستغرق سن قانون جديد وقتا طويلا ويتعرض للتأخير.
وقال: "نعمل على دراسة جميع التفاصيل، وقد يكون قانون العقوبات هو الأساس القانوني المناسب لفرض هذا الحظر". وفيما يتعلق بتنفيذ القرار، أقر براينت بوجود صعوبات في تحديد مصدر السلع وتتبعها، موضحا أن المنتجات القادمة من المستوطنات غالبا ما تُوسم على أنها "صنع في إسرائيل"، رغم أنها منشؤها الفعلي المستوطنات. وأضاف أن تطبيق قواعد الجمارك في هذا الملف يواجه تحديات كبيرة، بسبب سهولة انتقال البضائع، بما فيها المعدات الثقيلة والمواد الغذائية، بين الأراضي الفلسطينية المحتلة والمستوطنات وبقية الأراضي الإسرائيلية.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام اللّه
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر